

وهي: مبدأ سيادة الشعب، (الأمة مصدر السلطات)، الحرية، المساواة، رضى المحكومين، حكم الأغلبية، ضمان حقوق الأقلية، المشاركة السياسية من خلال انتخابات حرة، ضمان حقوق الإنسان الأساسيّة، القيود الدستورية على الحكومة، سيادة قيم التسامح، والتعاون والتراضي وحكم القانون. هذه الركائز مجتمعة، تجعل من الديمقراطية أداة من أجل إدارة الصراع وحل الخلاف وتسوية النزاعات بالطرق السلمية بعيداً عن العنف والتعصب واضطهاد الآخرين.

ديمقراطية الدستور الأردني لعام (١٩٥٢م):

يمكن القول بأنّ الدستور الأردني تضمن الركائز الأساسية للديمقراطية الليبرالية حيث كفل مبادئ الحرية والمساواة وحكم القانون واستقلالية القضاء. فقد كفل الدستور الأردني الحرية الفردية وأعلى من شأنها حيث نصّت (المادة ٧) على أن "الحرية الشخصية مصونة" كما تكفل مواد الدستور الأخرى ضمان حرية التنقل والمسكن والملكية الخاصة والتعبير وتأليف الجمعيات والأحزاب.



وبخصوص المساواة، فقد نصّت (المادة ٦) من الدستور على أنّ "الأردنيين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في اللغة أو الدين". وأن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع الأردنيين، وجاء نص (المادة ٢٢) ليوضح إنّ لكل أردني الحق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين والأنظمة. وعليه ضمن الدستور أن يتمتع جميع المواطنين بالمساواة السياسية والقانونية وفي فرص التعليم والعمل والإقامة وكل ما شأنه أن يكرّس المساواة الحقيقية بين المواطنين.

أمّا فيما يتصل بمبادئ السيادة الشعبية، وحكم الأغلبية وضمّان حقوق الأقليات، فقد نصت مواد الدستور على أنّ نظام الحكم نيابي، وأنّ الأمة هي مصدر السلطات وأنّ الدولة تحمي حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقاً للعادات المرعية (المواد ١، ٢٤، ١٤) على التوالي.

أمّا فيما يخص القيود الدستورية على الحكومة ومبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء، فقد أعطى الدستور مجلس النواب حق طرح الثقة بالحكومة وحق توجيه الأسئلة والاستجواب والالتهام للوزير أو للوزراء مجتمعين ونص كذلك على مبدأ استقلال القضاء وكلّ ذلك من خلال الفصل المرن بين السلطات لتجنب تركيز السلطة بيد السلطة التنفيذية.

تطور الحياة النيابية والديمقراطية في الأردن:

تشكل الممارسة الفعلية والتطبيق العملي لمبادئ النظرية الديمقراطية الواردة في الدستور المعيار الأهم للحكم على التجربة الديمقراطية، إذ لا يكفي أن يتم تضمين الدستور خطاباً ديمقراطياً شكلاً دون أن يتم ترجمة هذا الخطاب إلى واقع عملي معاش وملموس. فالعبرة في التطبيق والالتزام بالمعايير الديمقراطية ونصوص الدستور وليس التوقف عند النص. عليها وباعتبار أنّ نظام الحكم في الأردن هو نظام (نيابي - ملكي -